كيف أصبح انهيار الشرعية حتميًا؟

ثلاث أسباب وراء تفكك الشرعية.. ما هي؟

حقيقة أكذوبة الجيش الوطني!

لماذا يغض العالم بصره عن جرائم الإصلاح رغم تحالفه مع الحوثي؟

الأمناء قسم التقارير:

تعاني حكومة الشرعية في هذه الأيام من التفكك أكثر من أي وقت مضى، وبدا واضحاً أن قياداتها ووزراءها في جزر منعزلة كل يعمل وفقاً للمشروع الذي يتبعه من دون أن يكون هناك رابط يجمع بينهم، ما يمهد لانفراط عقدها وينذر بنهاية حتمية لأدوارها الآخذة في التقلص شيئاً فشيئاً.

تفكك الشرعية يظهر من خلال عدة مواقف؛ أولها، اتخاذ المدعوين الجبواني والميسري طريقاً مغايراً لما تسلكه، ويذهب هذان الوزيران بإطلاق تصريحات متتالية ليست في مصلحة الشرعية ولا التحالف تخدم المحور «القطري – التركي»، الذي يسعى إلى إسقاط التحالف العربي عبر بوابة حكومة الشرعية.

هذان الوزيران يعملان بكل طاقتهما لإرضاء معسكر «قطر تركيا إيران»، من دون أن يكون هناك أي سيطرة على ما يقومان به من أفعال، وتظهر الشرعية كأنها عاجزة عن السيطرة عليهما، وتكتفي بالتنديد بأفعالهما مثلها مثل أي طرف آخر من الممكن أن يشجب على تلك التصريحات.

الموقف الثاني يرتبط بالرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي، والذي أضحى لا حول له ولا قوة وسط هيمنة الإخوان والمشاريع الإقليمية الساعية للتدخل في اليمن على حكومته، وبدا أنه اختار طريق الصمت للحفاظ على المكاسب التي حققها من خلال تواجده في منصبه، ولم يعد يشغله إنهاء الانقلاب الحوثي على الشرعية، بل لم يعد يهمه إخضاع الجميع داخل الشرعية تحت سيطرته.

الأمر الثالث يكمن في سيطرة مليشيات الإخوان على قرار الشرعية، وتطويع الأمور لصالح مكاسب تلك الجماعة الإرهابية، ولعل ما دعم ذلك وجود جنرال الإرهاب علي محسن الأحمر في منصب نائب الرئيس اليمني، بالإضافة إلى هيمنة الإصلاح على مكتب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وتوجيه جميع القرارات الصادرة عنه.

الهيمنة الإصلاحية على الشرعية تعد الأكثر تأثيراً عليها، لأنها حولت الحكومة المعترف بها دولياً إلى حزب سياسي يبحث عن مصالحه فقط، وإن اقتضى الأمر التحالف مع الحوثي ضد المملكة العربية السعودية التي تستضيف وزراءها وتقدم لها الدعم السخي من أجل الدفع بعجلة إنهاء الانقلاب.

إلى جانب وجود بعض الوزراء الذين كانت لهم علاقات قوية مع المليشيات الحوثية وهؤلاء يحاولون الحفاظ على هذه العلاقات، ومن ثم تكون مواقفهم رمادية وغير واضحة، لكنها تدعم في النهاية المحور الإيراني لإدراك هؤلاء أن سقوط هذا المشروع سيعني سقوطهم مباشرة.

تفكك الشرعية على هذا النحو يمهد لانحصار أدوارها لأنها أضحت كالمريض الذي يعاني خللاً في جميع أعضائه ويعيش على أجهزة التنفس الصناعي التي ستتوقف لا محالة، وبالتالي فإن قدرة الشرعية على التواجد والتأثير آخذة في التلاشي حالياً، وقد تصبح منعدمة في المستقبل القريب.

أكذوبة الجيش الوطني

ومثّل الاختراق العسكري أحد بنود المؤامرة التي نفذها حزب الإصلاح الإخواني على مدار السنوات الماضية، والتي تضمّنت في أهم محاورها السيطرة على معسكرات الجيش عبر إلحاق عناصره الإرهابية إلى صفوفه بما يضمن له النفوذ العسكري على صعيد واسع.

حزب الإصلاح الذي تستّر وراء عباءة الشرعية بعدما سيطر على مفاصل حكومتها، أخذ في تعزيز تحالفه مع تنظيمات إرهابية من أجل تحقيق أهدافه وتعزيز نفوذه، وذلك من خلال التنسيق مع تنظيمي القاعدة وداعش واستقطب الكثير من عناصرهما إلى صفوفه.

وأكمل حزب الإصلاح خطته الشيطانية من خلال تحريك معسكرات الجيش لتوسيع نفوذه وتحريكه بالنحو الذي يضمن له تحقيق مصالحه في المقام الأول، بعيداً عن الحرب على المليشيات الحوثية.

المحلل السياسي الدكتور حسين لقور بن عيدان يقول «إنّ القوات التي شكلت بعد عاصفة الحزم في مأرب لا تمثل مؤسسة عسكرية محترفة بل مليشيات قبلية وحزبية».

وقال لقور عبر في تغريدة عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر): «أكذوبة الجيش الوطني اليمني.. من تابع حكاية إعادة بناء ما يسمى الجيش الوطني (الشرعية) من البداية بشكل موضوعي لأدرك أن القوات التي تم جمعها بعد عاصفة الحزم في مأرب لا علاقة لها بالمطلق بالوطن».

وأضاف: «تلك القوات لا هي مؤسسة عسكرية محترفة ولا وطنية بل كانت مليشيات قبلية وحزبية وإقطاعية».

وكان حزب الإصلاح قد أجرى في وقت سابق، تنسيقاً، مع تنظيمي داعش والقاعدة للانخراط فيما يسميه الإخوان «الجيش الوطني»، وهي عبارة عن قوات خاضعة لسيطرة الإصلاح، وتتوارى وراء عباءة الشرعية.

ويعتبر استهداف الجنوب والنيل من أمنه واستقراره أحد أهم بنود المؤامرة الإخوانية عبر «أكذوبة الجيش الوطني»، حيث يعمل حزب الإصلاح على تحريك هذه القوات لاستهداف الجنوب ليل نهار والنيل من أمن واستقرار شعبه.

جرائم الإصلاح وتحالفه مع الحوثي

وتقوم مليشيات الإصلاح بأدوار خبيثة دعمت الإرهاب الحوثي الذي أخذ في التصعيد مؤخراً، غير أن أيًا من بيانات الشجب والتنديد التي صدرت من المنظمات الأممية أو البلدان الكبرى لم تشر من قريب أو بعيد عن إرهاب مليشيات الإصلاح الذي يتضرر منه ملايين الأبرياء في ظل التحالف مع المليشيات الحوثية.

ويرى مراقبون أن إخوان اليمن يرتكبون العديد من الجرائم تحديداً في محافظات الجنوب، غير أن المجتمع الدولي يكتفي على دعمه تطبيق اتفاق الرياض ومن قبله اتفاق ستوكهولم، من دون الإشارة إلى الجرائم الإرهابية التي يرتكبها بحق المدنيين.

وتمارس مليشيات الإصلاح تصعيداً موازياً لما تقدم عليه مليشيات الحوثي في بعض المحافظات الشمالية، إذ لا تتوقف العناصر الإخوانية عن التنكيل بالمواطنين وتستمر في اعتقالاتها المستمرة لمعارضي التنظيم الإرهابي، وتكتظ السجون التي تشرف عليها مليشيات إخوانية بالآلاف من الأبرياء من دون أن يلقى ذلك أي أصداء خارجية.

وكذلك فإن مليشيات الإصلاح في المقابل تقوم بدور أشد خطورة يتمثل في تهيئة الأوضاع للمليشيات الحوثية من أجل الاستمرار بجرائمها، وأن ذلك حدث في جبهات الضالع ومأرب ونهم وتعز، وبالتالي فهي شريك أساسي في جميع الممارسات التي تعيق السلام في اليمن.

وعبرت التصريحات التي أدلى بها سفير المملكة المتحدة لليمن، مايكل آرون، الاثنين المنصرم، على هذا الأمر، إذ شدد على الحاجة إلى الوصول لاتفاق سياسي شامل ينهي الحرب في جميع الجبهات، بعد اتفاق الرياض.

وقال في تصريحات صحفية، إن: «الوضع تغير، منذ اتفاق استوكهولم»، مؤكدا أن هناك تغيراً مهماً في الموقف السعودي فيما يخص وقف الحرب، إلى جانب الوضع في الجنوب بعد اتفاق الرياض.

وأضاف أن: «اتفاق استوكهولم كان مهماً قبل سنة، ورأينا تقدماً نسبياً لوقف إطلاق النار في الحديدة، لكن الآن نحتاج جهوداً من كل الأطراف للوصول إلى اتفاق سياسي شامل، وليس محدداً بالحديدة أو تعز فقط»، ودعا إلى مفاوضات جدية بين مختلف الأطراف، لإنهاء الحرب في جميع الجبهات.

بدورها، وجهت الباحثة السياسية العربية نورا المطيري، تساؤلا هاما إلى الحكومة البريطانية بشأن محاولات الإخوان لإفشال اتفاق الرياض، والتصعيد الحوثي في صنعاء.

وكتبت المطيري، في تغريدة لها عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر): «حاليا لدينا سؤال واحد نوجهه للحكومة البريطانية».

وتساءلت قائلة: «في ظل استمرار جماعة الحوثية المدعومة من إيران بالتصعيد العسكري وإراقة الدماء واحتلال صنعاء، وعدم تجاوب إخوان اليمن مع مخرجات وتنفيذ اتفاق الرياض، بحرب عكسية، ما هي رؤية الحكومة البريطانية بفك ارتباط الجنوب على حدود مايو 1990؟».